سنة جمعا التصحيح وافعلة وافعال وافعل وفعلة وذهب قوم من المحققين كما رضي
الي ان جمع التصحيح موضوع عن لاكثر من اثنين من غير دلالة على قلة او كثرة وبقية
جموع القلة التكسير جموع كثرة وهي ثلاثة وعشرون وقيل اكثر هو الغالب ان كلا
لجمع واحدا من لفظه وقد لا يكون فيقدر له واحد من لفظه كاعراب لا مفرد واسم
جمع مادل على اكثر من اثنين دلالة المفرد على جملة ايخرج مسماه فهو من باب الكل والغالب
ان لا واحد له من لفظه كقوم ورهط وقد يكون له ذلك كصحب وركب وظاهر
التعريف ان قولهم اسم جمع اسم يدل على جماعة لان مدلول لفظ
جمع واسم الجنس مادل على الحقيقة ثم ان كان وصفه لهما بقيدا لوحدة فاسم الجنس
الافرادي كاسد او بشرط استيفاء لمعنى اكثر من اثنين من افراد حقيقته فاسم
الجنس الجمعي والغالب الفرق بينه وبين واحده بالتاء وكون التاء في المفرد
وقد يفرق بينهما بامور النسب كروم وزنجي وزنج وقد تكون التاء في الجمع
كماة وكما وبعضهم يقول للواحد كماة وللجمع كماة على الغالب اولا ولا يصدق بالقليل
والكثير فاسم الجمع الافرادي كما وتراب اقول ماذكرناه في اسم الجمعي سوى ان تتبع والذي
ذكره اهل اللغة كصاحب القاموس ان كلا من روم وزنج ونحوهما اسم لجيل يحتوي
فيكون كل موضوعا لمجموع لمجيل ويكون نسبة الواحد اليه كقولنا في نسبة بعض مسماه نظير
تميمي وتميم فاذكر معرفة ذلك لا لكون جمعا فاعل اقول يوهم ان يكون جمعا
لغيره فاعلم مع ان ليس من اسنية الجموع بالكلية على الصحيح وقد تقدم انما قال
لفاعل موافقته للمفرد هنا الواقع لا انه اي العطف على الضمير من غير
اعادة حرف الجر المفهوم من قوله وعطف الاسم او الصحيح على الضمير في عليه
من غيرهم وقوله جاز على الصحيح عند المحققين هو مذهب ابن مالك ومن تبعه
قراءة من قرأ تساءلون به والارحام بجر الارحام ومقابله منع العطف على الضمير
المجرور من غير اعادة الجار اعادة الجار اسما او حرفا بل اذا اريد العطف اعيد الجار
وجوبا وهما العطف بمجموع الجار والمجرور على مجموع المخافض والمخفوض او
المخفوض فقط على المخفوض فقط باعادة المخافض خلافا ويسته في حاشية الاشموني
وبتقرير كلام الشارح على هذه الوجه الواضح يتضح فسادا الاعتراض عليه بما
الخلاف ليس في مجرد العطف على الضمير كما تقتضيه عبارته بل في العطف عليه
بدون اعادة خافض عندنا اي معاشر اهل السنة كما في كبير خلافا للمعتزلة

في

بجم ببعضهم ان يعبر به عن ربات العرب الحاضرة والبادية الا الاعراب يخص البادية والجمع لا يكون الا من ثلاثة فصاعدا

Copyright © University

في تخصيصهم لهما بالدلالة الموصلة هذا ما اشتهر نقله من الفريقين كما قاله المحقق الدواني
وقد نقض الاول بقوله انك لا تهدي من احببت الخ والثاني بقوله تعالى ولما يأتهم
تهديد بناهم الاية وفتح باب التأويل لاحد الفريقين دون الاخر خلاف الانصاف
نضاف فالذي يظهر انهما تطلقان بالمعنيين من شبههما اصعقة الصعب كما يدل
عليه الاستدلال بالاحاديث الاتية وسواء يضاح لقوله ذوي الهدي ان لم يرد با
الهدي اهتداءهم انفسهم والا فالاكثر ان مستقيمين غير الشمس والقمر اما هما
هما فلا يسميان نجما وانما كانا كالنجمين اي طالعين لان وجه التسمية لا توجبها
بل كونها محل وصفه فالكوكب اعم من النجم في الاهتداء بهم دفعة فتقدير بهم
ما يقال تشبيههم بالنجم انما هو في الهداية للغير لا في اهدايهم انفسهم وحاصل الدفع
ان الاهتداء بهم مصدر لابني للمفعول وصلته محذوف وقد والمعنى في ان يهتدي
بهم ويدفع ايضا بتقدير مضاف اي في سبب الاهتداء وهو المهدايا فقول
المؤيد على تقدير بهم ان جامع التشبيه يجب وجوده في المشبه به والمشبه والا
الاهتداء بالصحب وغيرهم موجود في الانجم ويمكن دفعه بجعل في سببية داخلة
على سبب فشبه الصحب بالانجم لاعلى جامعه فتدبر سواء لا اجاعول
لو قال والمشبه او لانهما هداة تعالى وثانيا سواء لذي صلى الله عليه وسلم الخ
لكان اوضح فتقدير وي في الاحاديث القدسية دليل لقوله والمشبه
سواء الله تعالى في اولا وقوله وقال صلى الله عليه وسلم دليل لقوله والنبي
صلى الله عليه وسلم ثانيا وقد يبحث في الاول بعدم عمومه لتصحابة الصحابة
في الحديث عما يختلق وفيه اصحابي بدليل على ان سياق الحديث في المجتهدين منهم
لانهم الواقع بينهم الاختلاف كبيح اللهم الا ان يتم بان المقلدين منهم اختلافا بالتبع
لاختلاف مقلديهم وعاد كرناه من ان فيهم المقلدين سواء ان يحمد بعضهم وفي حمد
على الهمزية انهم جميعا مجتهدون والاحاديث حجة حديث على قياس والقياس
احد تركيبي وارخة وحدث كقضيب وقضب والحديث في اللغة الشيء الحادث
واما في مصطلح المحدث فهو والخبر والاثر بمعنى واحد على الاصح عند المحدثين
وسواء اضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم قولا او فعلا او تقريرا وصفة او الاحاديث
القدسية المروية عن الباري جل جلاله نسبة اما الى القدس وهو بضم فسكون
او بضمتين الطهر لطهرها عن ان يتوهم فيها الكذب لصدورها عن

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)